

کتابخانه اسلامی  
۸۵/۱۰/۲۵

کتابخانه  
جمهوری  
اسلامی

۱۸











توقف على علم الادب والمنطق والبيان ومثله الكلام في بعض مسائل الهندسة  
لحساب النبل الى علم الفقه وجواب بظهر من جواب الثاني لان صدر الموقوف عليه  
عليه ما يقتضي على الاطلاق الاول كالحاج من حقيقة العلم كذا وتخلص بعض المحققين عن ذلك  
بالفرق بين البناء الفكري البعيد فعمل من اجزاء العلم الاول وهو تصور الموضوع المحل  
والاقلية الرابع ان تصور الموضوع من اجزاء العلم الاول وهو تصور الموضوع المحل  
العلم المقدر لا ينفك عن تصور الموضوع من اجزاء العلم الاول وهو تصور الموضوع المحل  
تصور موضوع العلم فغير الانا نقول موضوعا للمسائل والمذكور في المقدم  
لان العلم يحتمل عوارض موضوعه فاحتمل الجواب انه تصور موضوعات المسائل بالحقول  
الاجمال من اجزاء المقدمه والفرق هو من العلم في تصوراته التفصيلية **الاول** في الاول  
المشتمل عليها المقدمه وتقرير العلم علم هذا العلم له واعتباراته اضافي وعلى قدره وب  
القوم على الحقيقة بكونها اعتبارا مع عدم كونها اعتبارا بالاول والفرق ان البصر في البناء  
بينها وتقدم الكلام في الاعتبارين مع عدم كونها اعتبارا بالاول والفرق ان البصر في البناء  
الا اعتبارا على متقوله لا اضافي وان كان العكس كما صرح في الاصل وهو كونها  
في العلم اخصر فاستحق المقدم اجمل او لا كونه المقصود بالذات كما في المقول في الاصل  
جمع اصوله في العرف والمفردات المبنى عليه وهو الاشهر واسهل الشرح كما عن  
القاموس واسهل الحسوس ومرجع الخبرين واحد وان توفيق مقارنتها بالقوم والحق  
لان العلم والسؤال من عوارض الاجسام فلا يعم غير الحسوس والسابق كما نقول هذا الاسبق  
في الاصل كان لا يضر في الشرح وتوفيق جماعتهم هذه الاطلاقات متغايرة فرفع بعضهم ان  
موضع تقارير اقوال الفقه امارات الوضع فاستعمل فيها المقضية القاعلة عند تقارض  
الامارات واخر الى المقام ووراء الامر من النقل والحجاز في الثالث ان من دور ان الامر بين

لا تنزل

الاشترار والحجاز والتحقيق ان تقارير هذه الاطلاقات مع قدر بعضها من بعض لا يوجب النقل  
بتعدد المقام والاصح ذلك ان ادب العرب النسخ والسماح في المعنى المقضي واستعمال اللفظ  
فيما يقربها من المعاني من غير ان لا يتزامم بجزا واشترار ونقل بل في غير النسخ كما ذكرناه ونظرا  
المقام مثل لفظ الاجماع والخصم على تقدير اختلاف المقام في غير المقام بتجاوز النقل  
لان المشتبه لا تقارير بينهما لا بعد نقض المحمولين ولا مضادة بين الاوضاع المتعددة الا  
على القول باستماع الاشتراك وكذا الذين يرون الامر من النقل والحجاز لاستعماله في النقل  
اشتراف في المقام المنزلة كلابين ووراء الامر من الاشتراك والحجاز في التحقيق في روافض اصطلاح  
ذكرها مرعفا مرجعها الى الابعاد المعروفة الدليل القاعلة والاستصحاب في الراجح وتكون  
لفظ الاصل موضوعا لخصم كل من هذه الاربعة نظر لاحكام الرجاء الاستصحاب القاعلة  
والانتم التزام وضعها للمجموع الاصول العلمية من افراد ودعوى اكثرية استعمالها الاستصحاب  
بالنسبة الى سائر الاصول غير معلومة بل العلوم خلافا فرفع من قبل بوضع مجموع الاصول العلمية  
حتى اصل الحق مثلا بوضع واحد جامع لكل ما يمكن بعدا خصوصا في السنت المتأخرين بل لا يبعد القول  
بعد اطلاق الاصل بالقرينة الاعلانية او بالراجح فلم يخلد استعماله الا في قولهم الاصل في  
الاستعمال المحققه بنا على ما ذكره الكل في محل من ان المراد به الراجح والظن وهو من غير كون  
الحقيقة مرجعها الى العلم النوعي ولو قيل بان مرجعها الى اصل المقدم القرينة امكن ارجاعها  
اطلاقا في الثاني على القاعلة ومنه يظهر حال الاصل في قولهم الاصل في افعال المسلمين الصريح  
الظن انما في الاول على سبيل الاشتراك لا مهابتها بيان ان القاعلة عبارة عن قرينة كلية والذات  
سواء اضداد اصطلاح اهل الميزان عن القول بالامانة في المقام او اصطلاح الاصول في  
ما يمكن التوصل اليه من غير ان لا يتحقق بيان الجزم والكل وتبين الفرق والتركيب في مقارنتها  
في المقام من لفظ الاصل وهذا الترتيب الاضافي في غير فسر بالمبنى عليه ومن فسر بالادلة او القاعلة

والتحقيق ان اختلافه في مثل المقام لا يمكن بعقل لان الحقيقة في رادة بتدبير الوضع الاصطلاح  
يستعمل استعماله كتابا وسنة او كلاما متكاملا والافاق لفظ المفرد بعلم بوصفه غير متعلق  
بالارادة حتى يشاهد المراد به وان اردوا تعيين المعنى المقول فيه فكلوا له وجهه كونه بالامان  
كلام جامع منهم حيث يعلمون ما احتاروا من التفسير بانه من النقل والارادة  
معنى ينطبق على المعنى العلمي استعمل من النقل فهو ايضا جدي لكنه يوافق ظاهره في الاخر  
يصحرون بانهم احتاروا ما احتاروا لانه لفظ النقل كما استعمل في الاخرين انما يختلف في  
في هذا النقل في غير من جملة منهم وهم الذين لا يرون لزوم النقل البقاء مع ينطبق  
على المعنى العلمي في غير من جملة ابداء المناسبة بين المقول اليه والمقول عنه وكيف كان فستعلم في امور  
يتضح فيها حقيقة **الاول** ان ظاهر العقد والحق غير دعوى التطابق بين المعنى الاضافي والظن  
وهو مشكل لان الاصول انما لا تستحق الاستصحاب او الراجح فلا ماسر بهذا العلم كما لا يخفى وكذا ان  
فترت بالارادة لانها على العلوم موضوعا لغير المسائل او ملكا تاجا على الحق في رادة الفقه  
علم الاصول فيكون ينطبق على حقيقة وعارفين اعتبارا حقيقيه الدلالة والجمعة فانه في رادة فيقول  
هذا العلم الباحث في رادة لا بد من بيان خلاصة هذا الاعتبار في غير ما ذكرناه من موضوع هذا العلم  
اما باعتبار ان نقل رادة او تصور رادة او تصور رادة على ما علمنا في حقيقة العلم تصديقا  
معهودة او ملك هذه التصديقا او باعتبار ان رادة من حيث العلم في رادة او اعتبارا  
تدريج في اعتبار التصديقية على ما علمنا في جملة من كون موضوع علم الاصول في رادة او حقيقة  
يعتقد كونه المنة لا التصديق في موضوعه الموضوع خارج عن حقيقة العلم جارا في رادة او حقيقة  
التصديقية بين نفسه وبين في علم آخر في حق من المقام من المعنى عليه والقاعلة **الثاني** الاول في  
على هذا العلم جدي من رادة كذا في الاصل من نقل او اضافته في رادة كذا في الاصل من رادة كذا في  
العلوم موضوعه ملكا كالمسائل وهو خلاف الشهرة وان كان يقتضي التحقيق الا في وجه الاشترار

وان



المعنى المقتضى بل يتبينه ويظهره واضح وإعلاء مبنى على كون المتبادر من الأصول المضرة بالقواعد  
حالا لاضافة بعض القواعد القوية بناء على ظهور الاضافة في البانية كالميتا در وفيه قولهم  
قولنا نحن والاضافة على هذا التفسير ان الكلام في مثل الكلام على تقدير تفسير  
الميتا در لاضافة تقدير الكلام لان الشئ الثالث على وجه يحتاج الى جعل هذا التقدير كالتفسير  
فيكون اول من تفسير الميتا در كالتفسير في شئ وهو انه على تقدير ان الميتا در كالتفسير  
الى المتقيد جدا لان العرض هو العرض في وضع الاضافة عن تاديه المراد بسهولة وهو حاصل  
الاضافة وهو يمكن تصحيح المقام قضاء الضرورة بوجوه كثيرة بين الحقول اليد والمنقول منه  
قد يرفع على الحظ ان شرط الحصول للشيء في الاضافة كالتفسير في وضع المركب اذ ما بالعلية  
فمحققا في الآخرة الاعتبار بين المعنيين وهي كافي في تحديد الوضع كما في اسم الجمع على كذا انما  
يتم في الوضع التقديري في اشارة المقام الثاني في الوضع بالمعنيين **المراد** في تعيين الحقول من على  
تقدير عدم انطباق المعنيين وشروط اصطلاح وهذا العلم فيقول لا شك ان في القول في اصول الحقول  
يعني الاستقصاء غير صالح في المقام وكذا المعنى الرابع كالتفسير فيكون متفوقا من اصول الحقول  
الميتا در والقواعد او الادلة والعمل المشهور هو الاخر حيث يقتضيه الاصول في حال الاضافة عن  
الادلة لكن لا في القول من الادلة لان التفسير يولد في الحقول هذا العلم الميتا در كالتفسير في  
يقض المسائل الاصولية او يمكنها فيكون القول في هذا تفسيرا مرجحا لان على الحقول منقول في المقام  
الى الخاص الاصولية او المقتضية بخلاف التفسيرية ويولد في هذا معنى مطلقا في اعمية  
مبا في الحق من هذا العلم سواء في تفسير المسائل كالتفسير في هذا العلم بعض مباني الحق بناء على  
علم اعادة الاضافة او يمكنها ان لا تكون كالتفسير في اعباء عن عالم الجمال حاصل من تاديه  
في كذا المراد لان ملكة سائل الاصول انتم الميتا در وان لم يكن تصديقا وكذا الكلام في القواعد على  
تقدير كون الاضافة لاضافة كالتفسير في هذا وقصا في القواعد في تحليل الاول وتوهم بوجه آخر وهو لزوم القول في

مدخل لفظ العلم اذا اطلق علم اصول الحق او يدعى العلم يعني اذا جعل اصول الحق يعني  
مبا الحق كالتفسير في ان معناه العلم بملكه اذ ان ملك الميتا در في الوصف بالادلة فان تفسير  
الميتا در على ما في ملكه اذ ان ملكه فلا يخلو فلا يخلو من القول في ما في ملكه اذ ان ملكه يكون ملكه  
او اذ ان ملكه قاصع هذا المعنى العلم وان تفسيره في ملكه لا يخلو من القول في ما في ملكه اذ ان ملكه يكون ملكه  
من التفسير بالادلة كالتفسير في الميتا در والميتا در على ما في ملكه اذ ان ملكه يكون ملكه  
فلم يحصل منه شيئا مع ان تفسيره في ملكه بالقول امر متخرج منه كذا القول في ما في ملكه اذ ان ملكه يكون ملكه  
وليس في ذلك الحق لفظ حاصل اصله اذ مع ما في ما في ملكه اذ ان ملكه يكون ملكه اذ ان ملكه يكون ملكه  
لا جدوا لغيره في غير اسائه **المراد الثالث** في ان تترك اصول الحق من كون علم اهل الحق  
او اضافي في على الثاني فيقول الموضوع هو مجموع المركب من غير ان يكون الله حال العلية والميتا در  
حين الاضافة على ان يكون المقيد داخل في الحداد واما القول في العلية على علة حالي من الحقين  
فصاحبه ذهبوا او مالوا الى الاخر والآخر واضح ضرورة علم كونه مرجحا لالفاظ الاصول في هذا  
التركيب في قول حال العلية لا يجوز في غير حقين للميتا در واما الاخر الذي ذهب اليه الجماعة في جهة  
اجتماع الاضافة والعلية وهو كالتفسير في بعضهم له بما العلية والميتا در في القول في ما في ملكه اذ ان ملكه يكون ملكه  
فان اذ ان ما العلية في القول في ما في ملكه اذ ان ملكه يكون ملكه اذ ان ملكه يكون ملكه  
مقصود وهو محقق في الوضع العلم لحيث الاضافة مع ان القول في ما في ملكه اذ ان ملكه يكون ملكه اذ ان ملكه يكون ملكه  
عنه نقلا من فضاء الاضافة كما نرى في قياس العلم في اصول الحق بناء على ما صرح به بعض في كتابه  
تأمل في علم بعض في ايم ما في وان ارد ان المستعمل في المقام هو المقام في الاضافة فهو مسلم لكن  
جميع المركب في الاضافة في كل ما لا يخفى هذا تمام الكلام في المقام واما المقام اليد وهو الحق فهو العلية  
مفسر بالعلم والحق انما هو العلم ويمكن القول في ما في ملكه اذ ان ملكه يكون ملكه اذ ان ملكه يكون ملكه  
اضى القول في الدلالة ولذا يصدر في العلم على الله تعالى في الاول ولا يقدري عليه بالوجه منها اعتبارا في قوله تعالى







إطلاق العلم على تلك الصدق إما من غير العلم الصريح بمنزلة الفعل كما أشركا  
 فيه اتفاق يكون حقيقة أو عامه مثل سائر المسامحات العرفية أو من غير العلم بعلامه السببية  
 مثلا أو الألفاظ العلم ليس مشتركا بينهما وبين الصدق كما يكون من اتخاذ لا ضارة ضرورة تعاليل  
 القوة والفعل وعلى التقديرين فلا بد من نصب قرينة صادقة ولا قرينة هنا إلا ما ربما يتوهم  
 من اشتراك كون أسامي العلوم موضوعا للملكات وأخرى من توقف صحيح على تعريف وطوره  
 على ذلك وكلاهما غير بعيد من أمارة الأول لعدم الاشتراك الأول والكليل الشبهة ثانيا لا نام بخير  
 يرد فيه من أسامي العلوم للملكة الأولى يمكن جعله على إرادة الصدق بتمام المعهودة وعلى تقدير الاستعمال  
 فلا يثبت الوضع مع الاستعمال السامى أيضا كما توهم أي فلا بد من العلم بالخصوصية وعدم صلاح  
 إرادة غير السامى والصدق بتمامه في هذا الإطلاق قدور لا مبرر للاشتراك اللفظي لعدم  
 بين القوة والفعل الحقيقة والحجاز نفسه إياها فلا بد من غير مثلا إرادته كونها ملكة ولكن  
 من خواصه لا من أمارة الثانية فصر مع الصغر والكبر لأن نصيب التعريف بطوره على ما لا يتوقف  
 تفسير العلم بالملكه وان دعم جماعة كما يستنبط عليه أنه وبعد تسليم القوة لا المبرورين في  
 عن ظاهر ما يقتضيه لفظ العلم والزام اشتراك التعريف وبين فساد من الواضح علم أو  
 الأول من التقابل الأمر بالعكس ويجوز متابعة الظواهر قبل ثبوتها الصادق بخلاف نصيب الحكمة  
 ليس يدرج تحت أصل يقتضيه إلا أن السند ما لا يرد على المحدود ولم يضحى بالكل على  
 معنى ينطبق على المحدود ولو كان مرجعا فافق القرينة وهو كما ترى فإن قلت تغير العلم بالصدق  
 بوجوب استدراك ذكر الأحكام لموضع عدم تعلق العلم بمعنى الصدق إلا بالحكم فيجوز تفسيره بالصدق  
 كما فعل جماعة محافظة ليقود التعريف عن استدراك قلت كراهة في جعل اللفظ على المعنى  
 المحاذ مع ما فيه من وجوب البشارة المشار إليها التوجيها ارتكابا يقتضيه لاصل التعديل بالباء  
 فإذا عرّف كون القيد توصيفا مع غلبته في غير المحدود وعدم تدرجه في خصوص إذا كان الموضوع

مقرونا

مقرونا بقاءه كما في المقام وهو عدم إمكان توصيف العلم بالشرعي على وجه ينطبق على قصد  
 الفقيه لا بكتفه بكتك في المشبهة كالاحتج بالحكم في التعريف معنى الزام والصدق المقرون  
 بالبيان وهو الاختيار ومنه قوله تعالى من يحكم بما أنزل الله لمطلق الصدق كما ذكره غيرنا  
 وإن كان محتملا لكن الأول أقرب باستعماله العرفية فإن صدق الحكم على مجرد الأوامر القليلة  
 عرفا لا على عرفها والنسبة الجزئية والمسائل المحمولى للنسب الحق بها بمعنى لا تجريز أن لا  
 بها معنى النسبة المرددة بين الشؤنية والسلبية لعدم صدق الحكم عليه واضح وإن أريد بها  
 الشؤنية والسلبية فربما إلى المحمولى المبثوثان القيام الثاني لثبوت وثبوت له بمعنى وإن  
 أمكن الفرق بينهما بالمحاطة أما المسالك فإن زائد لها مجموع القضية لعدم كون حكم معلوم  
 إن أريد بها المحمولى المنسوب فهو الذي قلنا أن مرجحها المعنى واحد وهو مصدق القضية  
 فإن إطلاق الحكم على معضامين الاختيار شائع وجعل منه غير واحد من الفقهاء قوله خمسة  
 أشياء يجب الاحتياط بظاهر الحكم في اصطلاح الفقهاء والأصوليين فمن الغزالي المحط  
 الحق والبيان ما لا يحتمل بغيره على نحو الاشتراك اللفظي والمعنوي وظاهر جماعة هو الثاني  
 ويشكل لعدم الجامع القريب بينهما كما لا يخفى والأحكام الوضعية على الاحتمالين وإن كانت  
 الكل أو يحل فيها هو الثاني كما يفصح عن ذلك اختلافهم في حصرها في خمسة أو العشرة وعدم  
 التحصين الأشكال المتقدم وقد يطلق على ما يمل التكليفية والوضعية ويلزم على القول بالإشراك  
 المعنوي في الموضوعين القول بوضع الحكم لهذا المعنى العام لأن الجامع بينهما ليس بعيدا عن الجامع  
 بين التكليفية والوضعية كما لا يخفى وكذا كان فائدة الحكم في التعريف ليس هو المعنى الأول كما هو  
 واضح ولا المعنى الثاني كما زعمه المحقق الشريفي لأن علم الفقيه بتدقيقات نفسه أو بتدقيقات الناس  
 ليس من الفقهاء جدا إلا بعد الإلتزام بخروج هذا العلم عن سائر العلوم المعلومة كونه عبارة عن العلم  
 بمسائلها المعهودة أو ملكاتها مع أن قيل عن ذلك أن رجوع العلم إلى العلم لا يتم لوضوح عدم كون علم



بصدقها أو بصدقها الشارح مستفاد من دلالة بل المتفاد منها تصديقات الفقيه  
بصدقها الشارح كذا وفيه بطلان والتحقيق ان تصديقات الشارح غير بطلان لا فعال كما  
يشترط فيه العلم بها ليس علمها بصدقها من الحكم ويمكن تصحيح التعريف على هذا التفسير  
وكذلك اشار الى بعضها المدقق الشيرازي في ما يشبه التوكيد وهو يجعل الناس يرجع الى  
الفقيه هو التصديق المحال بصدقها المعهودة الشرعية واما النسب فغيره فلهذا  
بما جعل من اهل التدقيق والتحقيق فكذلك مناسبة ذلك العلم بمعنى التصديق وادود على تارة  
بعدم سهولة التعريف لمعرفة مثل قولنا ان الصلوة من الدين الا انشائية فيحصل عكسا  
اخرى يخرج معرفة الموضوعات المحترقة انما كالمصطفى ونحوها مع ان معرفة وظيفة الفقيه  
واجب من ذلك واما ان الشارح لا يتبين في خبر لا محالة فان طلب الشارح بالفعل يوجب  
انصافه بالمطلوب فيخرج العلم بها تحت التعريف لا باعتبار ان ذلك من الدين بل ان رتبة  
معرفة الموضوعات الشرعية تصورها فلا يضر في خروجها الى موضوع من المبادئ كما علم  
بها بهذا المعنى خارج عن العلم بها وان اريد بها التصديق بصدق حدود تلك الموضوعات ونحوها  
فهذا الاعتبار مستبعد لا شتاهل على التبرج ولا على كونه بنا على عدم جعل الاحكام الوحيية  
بل يجب مراعاة دخوله كون العلم بتلك النسبة علما بالحكم الوضعية الشرعية هذه خلاصة ما هو  
المستفاد من ظاهر كلامه وانما خبره بصدقها كدور عبارة عن انقطاع لحاظ الحدود وتفصيلا  
على ملاحظته بما لا يسر مع ذلك الى النسبة خبرية تتعلق بها التصديق كما ان ضد التخلل  
عبارة عن عدم انقطاع الحكمين ولعل نظره الى صورة التخييد فانها تنظم على قضية لفظية  
صورية كما يقر ان الاشياء حيزان فخرج صلاحية للاذعان بالصحة والسمك لذلك وهو  
سهو باتفاق اهل التحقيق على عدم اشتغال هذه القضية بالصورة على النسبة خبرية وانما  
تخلل الجمع بين الحكمين لا الى الاذعان بكون الشيء كلف والضرورة فاضية بطلان الحكم عليه

ولذلك

والحكم به حقيقة والتحقيق ان ما زعمه جماعة من تفسير الاحكام بالنسبة خبرية وان كان ضاهيا  
للعلم بالنسبة بعد عن النظر الصحيح لان الفقه عبارة عن العلم بما يتعلق بافعال المكلفين والنسب  
الشرعية الشرعية سواء كانت توفيقية شاملة تتعلق باوضاع الآخرة واحكامها كقوله الصلوة  
واجب عليك وما يتعلق باوضاع الدنيا والصقا الشؤنية والسير وما يخطط بالمواظبة  
او غير حقيقة كالعادات وجليه ما يتعلق بالاخلاق والتفصيل مساهم في تصديقها بفعل  
بل المعلق بها هي النسبة الانشائية الشرعية اعني الاحكام تحت وعيها من الاحكام الوضعية  
على القول بكونها ايضا حكما شرعيا اللهم الا ان يكون المراد بالنسبة خبرية ما يتعلق بالانشائية  
فان كل نسبة انشائية يتولد منها نسبة خبرية كما بينهما على وفيه ان المحول في تلك القضايا خبرية او  
فيجعل من جعل الشارح فالعلم بها ليس علما بجمعي لانه في احكامه فتكامل ما ذكرنا انه  
لا بد من تفسير الحكم المعنى الاصطلاحي مع ان مقتضى قاطع حل الفاظ الحكم على مصلحتها  
الاحكام التكليفية والوضعية على القول بجعلها او بخطابا ان المسطحة بافعال المكلفين في الاول  
فهو اظهر التفسير واحسنها لان العلم بالاحكام التكليفية والوضعية علم بعوارض افعال المكلفين  
وحقيقة كل علم على سبيل انشاء الفقه معرفة عوارض الموضوع ثم بالمرح اسد ذلك في  
لا اعتبار هذا القدر الحكم الاصطلاحي فيكون توضيحا او مبيها على تحديد الاحكام عما اعتبر  
من القيد بزيادة فضل الانشاء انما نحن منها من غير اذنها الى الشارح ولا خبرية منها اذا  
دار الامر بينها وبين ما ردد على التفسير الاخر من العيوب التي ذكرنا بعضها وباق بعضها الاخر فلهذا  
العلم لا يتعلق بنفس تلك الانشاءات لانه امور تصورية لا لا يتعلق بنا الصورات فلهذا  
يمكن المراد من العلم بها العلم بتحققها وصدورها من الشارح لا ما هيها كما يقر على ذلك  
اي بوجوده وادارة ذلك من العلوم المضادة الى الصور امر شائع كانه حقيقة عرفية فاقوم تلك  
يظهر ما في تفسيرها بالنسبة خبرية فان ارد بها النسبة خبرية فغير ما عرفت وكذا لو اردت الاحكام



ومن النسب الاشياء وان الاحكام لبعض اقسام الاشياء فهو الذي ذكرناه واما الثاني  
خطاب الله المتعلق بافعال المكلفين من حيث لا قصد والتجيز والوضع فالمراد بخطابه  
الكلام المعبر بتوجيه الكلام بالاتفاق وان اختلفوا في نقل الخطابة الى الكلام المعبر او استعجاله  
فيه بما زاد عليه او يرجع كلها او جملها الى تفسير الحكم الشرعي بل لا بد من الراد في التعريف  
على تقدير الصحة ونحن نقول ما ذكرناه من المناقشات من يدين عليها بعض ما باللسان ويجهل  
تبعها لاجلها من المتأخرين وان كان ذلك مما عجلنا في الاول عدم صدقه على خطاب الرسول وعلايل  
الادلة السليمة كالتباس الاستدلال والاجماع على طريقتي العامة مع انها احكام شرعية باليد  
وقوله كلف في ذلك خطاب الرسول لم يتخطى بالله بقوله في الحديث الاول في حال الاعتقاد في جعل  
الادلة آيات الاحكام وهو خطاب الله المتعلق بافعال المكلفين فيعلم ان هذا الدليل والملة  
ولوع خطابه على وجهه في خطاب الرسول لزم المحذور في خطاب الرسول ايضا وهذا لا  
اغايوشه على من لا يقول بالكلام النفسي وما القا قلون به الذين هم الغرض صاحب هذا التعريف  
لحكم فصد كروا انهم يرون ان المدلول اعني الحكم الشرعي عبارة عن النفس والدليل هو المفظ  
ويكون النفسي من اول ايضا ولذا قال المعتز بعد ذلك اوله اعني الكتاب السنن والاجماع والفتا  
والاستدلال ان من جملة الى الكلام النفسي اذ يربطه دلائله عليه وتوضيح المقام يستلزم نقل بعض  
الكلام وتوضيح الكلام النفسي ليس بان لا التزام به بل يقع في التصريح بالبرهان المذكور لا  
واعلم ان المحقق عن الكلام النفسي من حيث هو ليس من مسائل الكلام بل من مسائل الفقه والاصول  
ايضا ولذا اقره المحقق الطوسي في مبحث المسموعات ثم يدرج تحت اسم مسألة كلامية  
لان كلام الله في غير آيات موضوع هذه المسئلة فعرض لا كونه في علم الكلام باعتبار اختلافه  
في الجملة كما ذكرنا في هذا الفن الغير المختص به وحصل هذا النزاع فيه ان الاشاعرة زعموا ان  
الانسان اذا تكلم بكلام جبري فهذا امر وثلاثة آحادها الالفاظ والاصوات المتقاطعة على حسبها

مخفف

يقضيه او صاعها اللغوية من المقدم والتأخير الثاني اعتقاد التكلم بمضمونه وعمله والثالث  
توزيعه على الالفاظ واللفظ في محاوره ونظمه على حسب نظام الالفاظ والاول هو الكلام المفظ والثاني  
هو الكلام النفسي وقصره العقل بالشيء الثاني بين المفسرين القائمة بالنفس في خارج العقول  
بانه مدلول الكلام المفظ في القضايا باحاصه يرجع الى الاول اعني التكلم القلي الذي هو غير  
العلم بمضمونه واذ اكلم بكلام انشائي فهذا امر وثلاثة امور وثلاثة الالفاظ والاول هو  
مدلوله صيغة الامر مثلا واستدلوا عليه بالوجدان وبانه لو كان له حاصل الفرق بين الكلام المفظ  
والكلام في نظر الالفاظ لكان في ايحاء الالفاظ وعدم الاعتقاد والاعتقاد وان كان الاول باعتبار  
عدم شعوره والثاني باعتبار شكه في مضمونه واذا كان كذلك وكذا يلزم ان يكون الامر المقصود  
به الاستحسان امر لا عدم تعلق الارادة فيه بالمطلوب وهذا ما يميزه عن المعترضة فاعلم ان عدم مفعول  
ذلك المعنى الثالث في الاخبار والادعاء وهذا هو التزام المحذور في ذلك لا صواب من ان الخطاب اعني  
الارادة او غيره وكان الكلام النفسي اسم لخصوصية الشيء في الاجابة في غير ما عا اختلاف في غيره  
الانشاء باللفظ آخر والمداد بعدم المعنوية فنحن نلتمس لهم ان الاستدلال العقلي امر غير مضمون  
كاجتماع المضمون وان استلزم بعض ما يتحقق صريح العقل بجلالة في خصوص كلام الله وتقصير  
المسئلة مطلوب من مظانه والغرض الاشارة الى جالية انها لا يعرف لها لهما او دونه المقام اذا تحقق  
ذلك فنقول ان العقل بالكلام النفسي على تقدير صحة وان كان ينبغي به انحاء الدليل والمدلول  
لكن ان كان بحدودنا واما اشارة الى الحق القوي كما من خرج الكتاب عن كونه دليلا لمصطلح وهو الذي  
يتوصل به الى مطلوب جبري فظهر ان عدم كونه الالفاظ بها على مضامينها بل هو جبريا للانتقال  
اليها انتقا لا تصوريا وتوضيح المقام ان السامع العارف باوضاع اللغة لا يسمع من المتكلم كلاما  
فله انتقا لا ثلثة احدها الانتقال الى الالفاظ المقنونة فيقولون قوله زيد قائم الى زيد وقام  
ويشبهون له انتقا لا تصوريا وثانيها الانتقال الى ارادة التكلم بمدلول اللفظ من دون الادعاء بها



ومن الواضح علم انصاف اللفظ بالدليل المصطلح بالنسبة الى الاستعمال في الادب كوضوح  
انصافه بالنسبة الى الاحراز لكن دلالة اللفظ ليست مشتقة من العلاقة كما حصل من الوضع بل من  
ملازمة عادته في نظرية ادولاج بران العادة وبناء اهل العرف على رادة المعاني عند التكلم  
بالاقتضا الموضوعة لما حصل العلم بها للعالم باوضاع الالفاظ ولذا لو كانت الكلمة في المعنى  
بالاقتضا او التورية في كلام شخص لم يحصل العلم والظن بآراءه بمعنى اللفظ حين تكلم به مع  
ذلك فهو امر خارج عن دلالة اللفظ لان اللفظ موضوع لنفس المعنى لا لادارة التكلم به نعم  
الغرض المحفوظ في وضع الالفاظ ومن هنا علم ان معنى تسمية الدلالة الموضوعية للادارة ليس  
اعتبارها في نفس الموضوع كما قد يزعم بعض القصار ويحتمل ان يثبت حقيقة ذلك في علم غير ما  
ذكرنا ان اللفظ من حيث هو ولو مع العلم بالوضع ولا يخلط العلاقة الموضوعية اليه بموصل  
تصديق الاشياء ومع ملاحظة بعض امور خارجة كبر ان العلاقة فهو موصول ودليل مصطلح  
على شي آخر غير دلولة الخارج بل هو الذهني القائم بالنفس على الاشياء وانما هو بالنسبة للدلالة  
مطابق موصول بضرورة هذا المحذور استناد الدليل والدلول لعدم معقولية استناد مسائل  
العلم الى ما يوجب مجرد التصديق والكشف المصنوع كما ذكر الحق في هذا وهذا واجب في هذا الخطة  
ايضا من وجهين **الاول** ما اشار اليه بعض محققين وحاصل ان اللفظ ليس ليلا مصطلحا على الكلام  
النفسى لو فرضنا بانه دلولة الكلام اللفظي واما لو فرضنا ما لمعنى القائم بالذات لانه كما هو  
حيث يزعمونه انه من الصفات فاللفظ دليل عليه لانه كما يدل على دلولة الخارج كذلك يدل على  
انطباعه لما في نفس التكلم وفيه اول ان الكلام النفسى ليس له الا تفسير واحد وهو المعنى **الثاني**  
الذي يزعمونه انه غير العلم والادارة كما لا يخفى على من لاحظ كلامنا العاديين بالانواع المعروفة  
تفسير جماعته لم بالمعنى القديم بل من حبال تفسيره بدلول الكلام اللفظي بانه تطبيقه على كل  
الله تعالى والحاصل ان دلالة المعنى الثابتة في كلام البشر عبارة عن النسبة بين المفردين القائمة بينهما

المعنى

التكلم وفي كلام الله تعالى عن المعنى القائم بالذات لانه لا يفسر تفسيره به قسما لنفسه به قسما  
لتفسيره بالدلول بل قسما له الذي يفصح عن ذلك عموم نزاعهم لطباق الكلام اذ لا يعقل الجمع  
مع كون المنازع فيه من خواص كلام الياس وتاثيرا ان غاية ما يلزم من صحة هذا الكلام كونه  
كلام الله تعالى دليل على الكلام النفسى لا مطلق الكلام وهذا عين المدعى لان تفسير الحكم على كلام  
دليل على عدم ثبوته للعالم وثالثا ان ما ذكره في تفسير المدعى لو تم على تفسيره بنفسه على دلولة  
الكلام اللفظي **الثاني** فيقول اللفظ كما يدل على دلولة اللفظي كذلك يدل على انطباع الدلول  
لما في نفس التكلم فزيد قائم مثلا يدل دلالة تصورية على دلولة اللفظي ونحوه ثبوت القيام لزيد و**الثاني**  
دلالة تصديقية على مطابقة هذا الدلول لما في نفس التكلم وحاصل ان الصيغة الحاصلة في نفس  
التكلم ليست هي النسبة السليمة واثبتت القيام بغير زيد خلافا لغير النسبة التورية بالدلول عليها  
بقوله زيد قائم فيلزم استبعاد الدلالة عن من لسانه وبعونه تويسيط ما يحصل من المقابلة  
وراجع ان دلالة اللفظ على انطباع دلولة الخارج كما في ما في نفس التكلم عبارة اخرى لا تدل على اراقة  
التكلم بالدلول اللفظي تدعى ان هذا البرهان على نفس الدلول بل على آخره مع ذلك فتمشأها  
امر خارج عن حوا اللفظ كما عرفت **الثاني** ما ذكره بعض الاجلّة اقتباسا من بحار البرزخ وحاصل ما  
ذكره من الترويل والاستقصاء فيهم من الموردان الالفاظ لم يقتضيه ادلة على المعاني النفسية  
من حيث اقتضاءها تصورهما من حيث التصديق بثبوتها عند التكلم وادواتها وانما اذا ما لمت فاما  
ذكونا حصل الايراد الرابع على الجواب انه لا تعرف ما في من وجهه العناد شذله ما ذكره بعض  
فصل الاشكال ان اراد به وضع الاشكال الاول اعني اتحاد الدليل والدلول بخلاف غير الالتزام بالكلام  
النفسى وان اراد به وضع الاشكال الثاني اعني علم كون الالفاظ مثبتة للدلول كما شقته عن المعنى  
فغير واضح لان تفصيل الشئ ليس له دلالة على معنى التحية بل بمعنى المعرف كالاخفى **ثاني** وهو ان  
الاشكال الأخير لا يدل على تفسير الاحكام بل على انطباعها على القول بالكلام النفسى لو فرضنا بالاحكام







تقديمها عليها الا هو قيد صحيح كما لا يخفى والمراد بالفرعية ما يتعلق بفرع الذي  
 في مقابل الاصول على ما اشار به من التحقيق اعراضا عن التعريف المثل الا ان في الاعراض  
 ضابطا فشرطه وعكسه بوجوده شيئا استصراحا بغير تعريفه وهو لا يمكن القصص عنه كحل  
 لفظة الفرع المثل على الحد على المعنى المعنى كما لا يخفى خصوصا مع ملاطعة قوله وقال الا  
 حولين كما يصرح في اداة المعنى الاصطلاح الذي هو مقتضى التعريف مصداقا لعدم اشتراك  
 على من يقرأ له تقديمه من الصريح الا ما لا يشك في ان في غير ما يتشابه من هذه الحدود من  
 غير الا على المقدار من التخصيص لا على من في الحكم الشرعي كما لا يخفى ثم لا بد على من  
 وتكثر من ما هو على التعريف المثل وان اراد بهذا التعريف الاشارة الى ان عدم التعريف الى  
 تعريفه على القدم المتصدين له كما بان في انظر بعض ما قد ذكر في هذا الكلام فصرح على  
 مساعدة ظاهره من قوله حيث جعله مقابل للمفسر المثل ان وجه الاشارة ان كان هو  
 الفرعية وكان موضوعه من حكمه التعديدها وان وجه الاشارة ان كان هو  
 من وضع الشرعية التي قصد لتفسيرها واظلا للكلام فيرسل لا يبعد القول بانها من الملاحظات  
 لتفسيره في لا يفسر غيره فيكون له الماهية لا ادراكه في هذه الماهية والاصول في هذا الحق  
 مع كانه تدبر ومهارة في الفنون قد خلط مسائل الفنون خلطا فاحشا والتبس عليه حيلة  
 من مسائل الفروع مسائل الاصول كما في الاشارة الى ان كان هو عدم الفكرة في هذا المقام  
 على التعديدها في الرسم المميز من اوصافه فيرسل في قوله تعديدها جزءا من التعديدها في الرسم المميز  
 كما يترتب على تفسير الفقه بتوضيحه في تفسيره في الفروع من هذا التعديدها في الرسم المميز  
 في وقت مقام الفصل لا حزن في من الفروع المعلوم وطرف عدم اجدة تعريفه في مسائل  
 الحدود في الفروع وشأنها بما تارة اكتب المصنف او بما دون ذلك في الفقهية لا على ايا التمثل  
 عليه تلك الاكشاف في جميع ذلك لا سيما في مقام التفسير والتعريف وهو الرسم المعنى المعنى

مختصة

بجملته الحدود ولا يقع فيها شكل من المسائل ويلتبس كونه من الفروع او الاصل كما لا  
 يخفى مضافا الى ما في هذا الفقه في بعضها من استلزام الدوزان في خصوص الاخرى من عدم  
 العكس لمخرج الفروع المجددة عنها كما لا يخفى وقد تقرر بانها حكم شرعي يتبع بل المقادير  
 والمجتهدين في الاستقراء كما استظهرناه من بعض الاشياء الاستدلالا على ذلك تقرر بانها  
 هو احسن ما تقدم لا في جميع مسائل الاصول ما لا يتفق بها الا المجتهدين المستنبطون كونه من  
 معادها في التفتيش على ما ثبت من الشرع تعديدا كغيره من الواضحات لا خلاف في مسائل الفروع بل  
 حرمه من حيلة الفهم ودون الصلح والركن وغيرها فانها تهم المكلف في فهمها جديدهم وقد  
 لكن لا يمكن ان يكون في الاستقراء ان كان هو بعد معرفة طرق الفقهية من وضعه وتحويله  
 وفتح احوالها وادراكها من ما يفتقر اليه القطع في بعض المسائل الاصولية الشرعية  
 لا يخرج من الواضح ما يتفق بها الكمال بعد معرفة احوالها في طريق العمل به وهذا هو ما كان  
 المراد به انتفاع المقلد به فاعلم ان في توقفه على شيء انقصه عكسه يخرج القواعد الشرعية  
 العامة في قاعدة لا ضرر ولا ضرر والبرائة والاحتياط على ظهر الوجهين فيها وكذا في  
 المصلحة واجبة ما يكون موضوعا في اشرافا توقفا ثم وكل هذا التعريف في فهمها انما  
 يحصل لخاصة المكلفين في العقاب بناء على حمل الاحكام الاصولية على المجتهدين فان المجتهدين  
 ليسوا من المكلفين من كونه كمالها حكم مخصوص بلها يتشركا في جميع الاحكام اصلا  
 وفرعا من فرق الامور من القدرة والجزء بالنسبة الى حكم كونه من العمل على الواضح ان  
 يتقدم على العمل به وانما شرطه دون العمل وقد يفسر بان يتحقق بليغة العمل به واسطة كما استظهر  
 العلماء في حاشية العام والذيل بالموصول التصديق الشرعي بقرينة كون تفسير الفقهية في موضع  
 المفسر في كلامه بالتصديق الشرعي واما ما في الفقهية من الاحكام الشرعية لا يها من الاحكام  
 التي تعرض على احوال المكلفين فصالح لتعلقه في بغيرها الموضوعات ومن غيرها بان يتعلق



كالخلق العرفي فهو من طوعا أو مكره من غير اختيار الحكم بالمشيئة المتعلق بالخلق من غير اختيار  
هو الصدق لا يتكلم بأمره وسر بطور من غير حكم بالمشيئة بل ذكر الكيفية بالاختيار  
الصدق الشريفي ليس جميعه بل هو الذي لا يتكلم بكلام لا يكون اختيار الكيفية بل بالاختيار  
بما يتبعه من عدم استلزام الكيفية على الخلق وهو كما ذكره ظاهر كلام الساطع أو صريحه في التفسير  
الاعتقادات على قدر عدم ذكر القيد لا يترتب بالواسطة حتى يصح جزمها به وهو من طوعا أو مكره  
**المراد** عدم العمل بالاختيار الفعلي ورجوع الأمر بالاعتقادات إلى التكليف على قدر هذا ما  
والاعتقادات المقررة يعلم بحجودها واستحكامها من الاعتقادات والتبين وتوضيح ان حقيقة  
السلام يحصل بمرتب آخر هذا الاعتقاد لا يترتب القيد بالاعتقادات والأمر والادراك لا يترتب  
أمر يعتقد انه كما ينبغي في الأمور التولية لأن الصدق بالواسطة وهو الاعتقادات التي بها  
النفس الشريفة من الشهوات فيخرج من قدره ويصل إلى التكليف كقضاء أو إثبات أو القائل الذي  
الأول والآخر لا يتم به في القدر وهو ما يرجع إلى التفسير المشتق من قول الله عز وجل  
التأكيك للفرع واسما لا ينفرد بها أحد من المستكبرين كالشيطان وقرنوه مع الصالحين  
بل لا بد من جعل كالمظهر في الكتاب العزيز كما مر مرارا في حاشيات المصنفين في الكيفية  
بل لا بد من كونه في الفعل بالباطن دون الظاهر وان كان أربابهم المجهولين عبارة عن عدم الجرم  
القول والفعل في جرم الاعتقادات صان من طوعا أو مكره خاصة من الاعتقادات الساطعة والبالغة  
يصدق فيها التبريد ويتبع في آخرها القوة كقيد أو شرط في الواسطة ومن ثم ذكره كاعتقاد  
مبين على إرادة العمل الظاهر المستقيم بل هو أربابهم والامر بالقيم المتعلق بالاعتقادات مع الواسطة  
وبعد هذا مع تخصيص العمل بالاعتقادات الظاهري والاولا في معنى ما في قوله تعالى التبريد عن طوعا أو مكره  
الاختلاف الآتي لكن لا يخرج الاعتقاد بغير الواسطة والثاني فاعطى كالمحقق على الاعتقادات  
فان صرح في ان تعلق الاعتقاد بالعمل تعلق مع الواسطة ومن الواضح انه على قدر عدم العمل بالاختيار

لان تعلقها بالاعتقالات القليلة تعلق في الواسطة كتعلق الصدق بوجوه الصلوة وكما الساطع  
حاول يذكر القيد الا في التبريد على ما علم او كشف عن مراده من التعلق وتعلقه بالاعتقالات في المراد  
بعدم الواسطة ما ذكره المراد من التعلق على كونه تعلق الاعتقاد بكيفية الاعتقاد الظاهرية و  
بعض الجمل في المراد بالاعتقالات المحمودة بالاعتقالات ولم يبين المراد من عدم الواسطة الا انه ذكره  
تصا حقا في قوله على هذا التفسير على ما علم من المراد بالاعتقالات الواسطة هو العرفي الذي لا يترتب  
العرفي الذي لا يترتب بالواسطة وهو الظن المتبادر ويذكر ذلك بان الاعتقاد بغيره من الاعتقالات الظاهرة  
من جمل الاعتقالات الواسطة على ما علم من الاعتقادات ولا بد من ان يصح تعلق الاعتقاد بالاعتقالات  
مع الواسطة بغيره من الاعتقالات الواسطة والاعتقالات الواسطة كذا في قوله تعالى العمل الظاهر  
والامر يصح انهما جميعا في التبريد لا يترتب فان جعل المراد بالاعتقالات الواسطة تعلق المحمودة بالاعتقالات  
استثنى عن ذلك القيد كذا في الاعتقادات بالاعتقالات الظاهرة هذا التعلق اصله ان يصح كالمبر  
الاختصاص إلى القيد المزمع وان لم يرد له دلالة الاعتقاد والصدق على ذلك التعلق كالمبر  
منه في التباطؤ والعلمة في تكمين صورها عن الصدق فضلا عن التامين ويجعل عدم الواسطة  
عن قريب فان كان رباطا وتأكده كارتباط المعاملات الاول بالعلم مثلا او اعتقادا بالاعتقالات  
مع الواسطة عبارة عن حيلة كارتباط العمل بالاعتقالات الاولى مثلا كما يشهد به ذلك كالمبر  
في التفسير عن تعلق الاعتقاد بكونه تعلقا مع الواسطة إلى الاعتقاد البعيد وبذلك يتم ما مر من  
الاعتقاد كالمبر في الخارج لان الاعتقاد ان كونه حيلة تعلقه بغيره من الاعتقالات حيلة اصلها  
وهو في وجه الاعتقاد في الأصل والفرع كالمبر في قوله تعالى تلك الاعتقالات على ما مر  
لوقف الصدق في الفرع على الاعتقاد الدينية كالمبر في قوله تعالى تلك الاعتقالات بغيره من الاعتقالات  
فان ذكره اقرب من تلك الاعتقالات الدينية كالمبر في قوله تعالى تلك الاعتقالات بغيره من الاعتقالات  
غرض التبريد عن قريته بالاعتقالات ويبدوها بالواسطة وعدم الاعتقاد من غير حيلة في الكلام اذا تحقق































فانهم وافقوا على هذا القرار من الوجهة التي قد تقرر في مقدم الفصل من ان الحكم لا يدرى ان لا يكون  
تقريرا او لاشارة الى وجه الموضوع من الاطلاق الاحكام ان كل على ان يقسمه ويضم المرفق  
الاستقرار في حق شخص كسب عليه العقاب جلا ان لا يدرى ان كل على ان يقسمه ويضم المرفق  
افترضا فانهم قد وقعوا في حيزه انهم قد وقعوا في حيزه انهم قد وقعوا في حيزه انهم قد وقعوا في حيزه  
تامة واستقرار الامور على العلم على الحق في الملكة وانما استقرارها في حق التزم صدق القيد على الحق  
على تقدير ان كان الامور على العلم على الحق في الملكة وانما استقرارها في حق التزم صدق القيد على الحق  
الامر من حيث ان الحق لا يكون سببا لاجل الاحكام في يد القيد بل في يد القيد بل في يد القيد بل في يد القيد  
الحقيق على العلم على الحق في الملكة وانما استقرارها في حق التزم صدق القيد على الحق  
يكون على العلم على الحق في الملكة وانما استقرارها في حق التزم صدق القيد على الحق  
الامر لا يدرى ان كل على ان يقسمه ويضم المرفق ان لا يكون صدق القيد على الحق  
هذا المنطق مقدر او متغير وعادة سواء اريد ما عليه انشاء الاحكام الحدا وانما في الامور  
او استنباط القيد الميسر لكن من الاحكام من هذه الامور واستنباطها من اشارة العقاب  
في حق حياء والاولاد وصعوبة استنباط القيد في الامور واستنباطها من اشارة العقاب  
مبتلي بما مر وقد يكون ذلك في الامور واستنباطها من اشارة العقاب  
الامر والقيد واحد في الامور واستنباطها من اشارة العقاب  
العلم بالكل لا ان القيد بعد فقد العلم والامر واستنباطها من اشارة العقاب  
كما لا يدرى ان كل على ان يقسمه ويضم المرفق ان لا يكون صدق القيد على الحق  
على تقدير ان كان الامور على العلم على الحق في الملكة وانما استقرارها في حق التزم صدق القيد على الحق  
من لان ملا ان القيد على العلم على الحق في الملكة وانما استقرارها في حق التزم صدق القيد على الحق  
الاحكام بشرط وجود الدليل على كل واحد من الامور واستنباطها من اشارة العقاب

فان المعتبر في تحقيقه مجرد امر الاستعداد لوجوبه مع سائر الشرائط الوجودية التي هي احدى  
الاشكال العقلية ضرورية معلومة بعلوم القوة العقلية لا شرطية بشرط الوجود وقد حصل حصول هذه  
القوة لكل اعدادها بخلاف الدينونة اطلاقا من الدليل ما كان ذلك دليل الحكم بغيره وتحويله الى  
شروط من الشرائط العقلية والاصولية والامر كذلك فقولنا ملكة العقادة عبارة عن  
الاستعداد الحكم عن الدليل الذي كان له وهو قوة على اعادة تلك الشرائط العقلية والاصولية  
وتحويلها الى الدليل الذي لا يتوقف على شئ من شروط المسائل الاصولية والمعرفة كان ادعاء  
فوق هذه القوة وقد صدق العقادة ايضا معاصرة للدينونة والامر علم اكثر القوة على ان  
لا يتم ما به السبيل في الحكم عن الادلة بشرط اعادة المعاداة والويلم الى اتمام الحكم  
فيما لم يسل الى اتمام الحكم ايضا عدم صدق العقادة على الاخبار في حيث يتولى من غير الدلالة  
الطائفة من وجود الكالات لاخر بها في اتمام الحكم من الامتياز حتى لا ينعكس الى الخطر فيتم  
كالقائل في الشئ في جميع اقسامهم جواز عقلي دون اتمام التوقف على دليل الاخبار في جميع  
الاشكال المعطى لا يمكن في صدق قوة معرفة الاحكام عن الادلة العقلية وامام كونها في التام  
الاشكال للمحلل الاحكام على الظاهر في غير الخطا الذي لا يوجب الى اتمام الحكم للعلم للعلم  
مادة العقادة ليس هو ملكة معرفة خصوص الاحكام الظاهرة وتوارد الاحكام الظاهرة في اتمامها  
والواقعية على احتمال بعد وضاعتها في اتمامها من الاشكال ابروج بطريق اول اذا استغنى عما  
حصلت ملكة معرفة جميع الاحكام او واقعية خاصة فانتفع بحصول ملكة معرفة الحكم  
الظاهرة بطريق اول ثم فورا بعد ملكة معرفة الاحكام الواقعية والظاهرة بملكته ايضا لا يبرر  
الواقعية ان تيسر باعتداده ووجه ذلك هو ان الظاهر على تقدير عدم وجود الدليل والواقع كان  
بذلك وبذلك في حصول الاحكام الواقعية بحيث تيسر ملكة وتبصرها واضحا وكذلك هذا المعنى اذ  
شريع العلم بالام غلط فاسر كالانصاف الى ان يلزم على العلم على الحكم وهو غير علمه وان















































[illegible][illegible][illegible]











بسم الله

432

2

204







































[illegible][illegible][illegible][illegible]











































وما الفرق بينه وبين الدور في علمه الحقيقة على هذا التصدير هذا ويمكن رفع الاشكال الثاني  
على ما سبقه انما العلم بالامر هو ان توفيق العلم سلب جميع المعاني على العلم بالامر  
ليس توفيقا على كونه حيا وان كان الاول مستلزما للثاني فيقول ان توفيق العلم هو توفيقا على  
علمه لا توفيقا على كونه حيا وان لم يتوفق على ما الفرق بينه وبين العلم كونه حيا  
غير توفيقا على العلم كونه حيا بل توفيقا على العلم كونه حيا بل توفيقا على العلم كونه حيا  
على ان ما توفيقا على العلم كونه حيا بل توفيقا على العلم كونه حيا بل توفيقا على العلم كونه حيا  
منه العلم كونه حيا بل توفيقا على العلم كونه حيا بل توفيقا على العلم كونه حيا  
ايضا هو حيا بل توفيقا على العلم كونه حيا بل توفيقا على العلم كونه حيا  
يتوفق على العلم كونه حيا بل توفيقا على العلم كونه حيا بل توفيقا على العلم كونه حيا  
على الوجه الاول واسطر توفيق العلم كونه حيا بل توفيقا على العلم كونه حيا  
للعلم بالامر توفيقا على العلم كونه حيا بل توفيقا على العلم كونه حيا  
على هذا دور واسطر توفيق العلم كونه حيا بل توفيقا على العلم كونه حيا  
المرور على حيا بل توفيقا على العلم كونه حيا بل توفيقا على العلم كونه حيا  
فالمراد بالامر توفيقا على العلم كونه حيا بل توفيقا على العلم كونه حيا  
الامر توفيقا على العلم كونه حيا بل توفيقا على العلم كونه حيا  
حيث بين التوفيقين على وجه توفيقا على العلم كونه حيا بل توفيقا على العلم كونه حيا  
فشيخ المحقق دور واسطر توفيق العلم كونه حيا بل توفيقا على العلم كونه حيا  
نقلنا انما توفيقا على العلم كونه حيا بل توفيقا على العلم كونه حيا  
مضربا واسطر توفيقا على العلم كونه حيا بل توفيقا على العلم كونه حيا  
بالامر توفيقا على العلم كونه حيا بل توفيقا على العلم كونه حيا

نحو

توفيقا على وجه توفيقا على العلم كونه حيا بل توفيقا على العلم كونه حيا  
على انما هو واسطر توفيقا على العلم كونه حيا بل توفيقا على العلم كونه حيا  
وبالتسليم توفيقا على العلم كونه حيا بل توفيقا على العلم كونه حيا  
فصلان من وجه توفيقا على العلم كونه حيا بل توفيقا على العلم كونه حيا  
على الحق الشريف بل توفيقا على العلم كونه حيا بل توفيقا على العلم كونه حيا  
انما توفيقا على العلم كونه حيا بل توفيقا على العلم كونه حيا  
لوتوفيقا على العلم كونه حيا بل توفيقا على العلم كونه حيا  
ايضا على العلم كونه حيا بل توفيقا على العلم كونه حيا  
وقد عرفت عدم ورود الاول وما الثاني انما توفيقا على العلم كونه حيا  
الامر توفيقا على العلم كونه حيا بل توفيقا على العلم كونه حيا  
دور مضربا واسطر توفيقا على العلم كونه حيا بل توفيقا على العلم كونه حيا  
سلب جميع المعاني بل توفيقا على العلم كونه حيا بل توفيقا على العلم كونه حيا  
فانما يكون العلم كونه حيا بل توفيقا على العلم كونه حيا  
فيكون مضربا واسطر توفيقا على العلم كونه حيا بل توفيقا على العلم كونه حيا  
كالمراد بالامر توفيقا على العلم كونه حيا بل توفيقا على العلم كونه حيا  
الامر توفيقا على العلم كونه حيا بل توفيقا على العلم كونه حيا  
يكون المضربا واسطر توفيقا على العلم كونه حيا بل توفيقا على العلم كونه حيا  
مضربا واسطر توفيقا على العلم كونه حيا بل توفيقا على العلم كونه حيا  
حقيقة ونور الاستعمال وهو يحصل بعدم سلب المعاني بل توفيقا على العلم كونه حيا

على التوفيق في العبادات انما توفيقا على العلم كونه حيا بل توفيقا على العلم كونه حيا  
يكون مرجع العلم كونه حيا بل توفيقا على العلم كونه حيا  
المجاز على وجه توفيقا على العلم كونه حيا بل توفيقا على العلم كونه حيا  
تكون حقيقة في بعض الاستعمال الاول عندنا في المورد من ان المقصود علم كونه حيا  
حيثما توفيقا على العلم كونه حيا بل توفيقا على العلم كونه حيا  
يختلف باختلاف وجه توفيقا على العلم كونه حيا بل توفيقا على العلم كونه حيا  
العلم بها في الجملة مقصود واسطر توفيقا على العلم كونه حيا بل توفيقا على العلم كونه حيا  
باعتبار العلم كونه حيا بل توفيقا على العلم كونه حيا  
والجواز الذي جعلنا العلم كونه حيا بل توفيقا على العلم كونه حيا  
حال اللفظ في حال الاستعمال المجازي كما ظهر من اللفظ حقيقة والمجاز لان المجاز من العلم كونه حيا  
كأنه ذكره في بيان اللفظ كونه حيا بل توفيقا على العلم كونه حيا  
العلم بالامر ليس اللفظ من حقيقة توفيقا على العلم كونه حيا بل توفيقا على العلم كونه حيا  
عن المورد احتجنا بالامر توفيقا على العلم كونه حيا بل توفيقا على العلم كونه حيا  
من التام في ان مقصود استعمال المجاز في العلم كونه حيا بل توفيقا على العلم كونه حيا  
والاخر في ان العلم كونه حيا بل توفيقا على العلم كونه حيا  
الا في الاستعمال المجازي في العلم كونه حيا بل توفيقا على العلم كونه حيا  
المستعملين في العلم كونه حيا بل توفيقا على العلم كونه حيا  
حيث يكون في العلم كونه حيا بل توفيقا على العلم كونه حيا  
في ان ما في العلم كونه حيا بل توفيقا على العلم كونه حيا  
على سلب جميع المعاني بل توفيقا على العلم كونه حيا بل توفيقا على العلم كونه حيا

معنى اللفظ من حقيقة توفيقا على العلم كونه حيا بل توفيقا على العلم كونه حيا  
الامر توفيقا على العلم كونه حيا بل توفيقا على العلم كونه حيا  
حقيقة في العلم كونه حيا بل توفيقا على العلم كونه حيا  
حيثما توفيقا على العلم كونه حيا بل توفيقا على العلم كونه حيا  
وكأن علم سلب جميع المعاني بل توفيقا على العلم كونه حيا بل توفيقا على العلم كونه حيا  
معنى اللفظ في العلم كونه حيا بل توفيقا على العلم كونه حيا  
علم كونه حيا بل توفيقا على العلم كونه حيا  
وعدم صحة توفيقا على العلم كونه حيا بل توفيقا على العلم كونه حيا  
وورد الدور على وجه توفيقا على العلم كونه حيا بل توفيقا على العلم كونه حيا  
يتوفق على العلم كونه حيا بل توفيقا على العلم كونه حيا  
كأنه العلم كونه حيا بل توفيقا على العلم كونه حيا  
ان اردوا الاول في العلم كونه حيا بل توفيقا على العلم كونه حيا  
المورد موقوف على ان لا يكون العلم كونه حيا بل توفيقا على العلم كونه حيا  
ستلزامان لا توفيقا على العلم كونه حيا بل توفيقا على العلم كونه حيا  
العلم كونه حيا بل توفيقا على العلم كونه حيا  
غير توفيقا على العلم كونه حيا بل توفيقا على العلم كونه حيا  
هو انما توفيقا على العلم كونه حيا بل توفيقا على العلم كونه حيا  
له وقد يكون توفيقا على العلم كونه حيا بل توفيقا على العلم كونه حيا  
يجوز سلب جميع المعاني بل توفيقا على العلم كونه حيا بل توفيقا على العلم كونه حيا  
العلم كونه حيا بل توفيقا على العلم كونه حيا

نحو







لا يتوقف على العلم بالمتنوع لرب العلم بالمتنوع الآخر كونه مفهوم المتنوع  
 عند حصول اللسان مستحان عدم صحة السلب قد يكون علامة لبيان ان صحة السلب يكون  
 علامة للحقيقة والاعتقاد بها على هذا الوجه اكثر من الاعتقاد بها على الوجه الآخر كما اذا  
 المطلق صريحاً في بعض اقواله وذلك في بعض درجات العقل فيكون عدم صحة سلبه عن العقل  
 التام بعد كونه محالاً في ذلك المقام السابق والى ذلك وجه مخصوص به لا يرد عليه  
 السلب يعلم بل هو بعد درجة العقل وهذا ما لا يخفى عليه العقلان في الخارج فلا شك ان  
 هو ان السلب هو السلب فيكون ان كان مستحقاً بحسب المقوم فلا يتصور بغيره على الوجه  
 السلب وان كان مستغنياً عن غيره في عدم صحة السلب كون ذلك معنى حقيقياً في الخارج  
 الموضوع بحسب المقوم ووجه الاعتقاد الخارج بحسب المقوم حقيقة فيكون الاعتقاد لا يتأثر  
 من سماع الناطق في الصدق مع عدم كونه حقيقة في هذا الاشكال ما لا يخفى به عدم صحة السلب وهو  
 من سماع بعض المحققين والعلم ان ليس بذلك الاشكال كما يفسر عن ذلك عدم الاعتقاد بغير  
 مع ظهوره اما اولاً فلان منقوض البصا في المستعمل في التعاريف للفظية كما في الانسان محالاً  
 ناطق لان الموضوع وهذه التعريف اللفظية والمحور ان كان مستغنياً عن المقوم خرجت من كونه  
 تقييداً والاعتقاد محال ضرورة اعتناء التعريف في الموضوع والمحور بحسب المقوم واما ثانياً  
 فلا تأخر الشئ الثاني ونقول ان اعتقاد المحل في انما انما المقام ليس هو الاعتقاد المعزى حتى يكون  
 علة اعتقاد ولا الاعتقاد في الصدق في الخارج حتى يتدرج تحت الاعتقاد المتعارف لان الاعتقاد  
 في الصدق عبارة عن اعتقاد المقوم في الوجود الخارجي من غير ان يكون اعتقاداً في الاشياء  
 ناطق او قولنا لا يجوز ان يقال الحيوان الناطق انما لا يكون ان ليس هو صادق مفهوم الانسان  
 مع مفهوم الحيوان الناطق في الوجود الخارجي كما هو كونه قولنا الانسان ناطق وهو كونه احد  
 المقومين مع صدق الناطق في نفس الامر قطع النظر عن كون التعريف في الخارج لا يرد عليه حقيقة

شأن

في قولنا الانسان حيوان ناطق هو مفهوم المسمى او مفهوم الموضوع له او هو مفهوم المتعارف  
 للماهيات بعد عن الموضوع ضرورة علمنا باللفظ الانسان لان الحكم على حيوان ناطق  
 المراد بالحيوان ايضاً هو المقوم ومن الواضح ان اعتقاد مفهوم الموضوع ليس مفهوم الحيوان الناطق  
 ليس على الوجه الصحيح ولا على الوجه المتعارف السابق في الاعتقاد المتعارف مثل قولنا الانسان  
 ناطق وهو محالاً ما سمع الاعتقاد المستفاد من المحل في ان الاعتقاد في الوجود الخارجي لا يتوقف على  
 الاعتقاد بعدم الخارج وهو كونه احد المقومين بنفسه وهو المحل في قولنا الانسان ناطق  
 والموضوع في قولنا لا يجوز ان يقال الحيوان الناطق ليس انسان صدقاً لموضوع آخر ومن هذا الوجه  
 حصل المشكل على كلام المسائل ليس محالاً في شئ من الوجود المستعمل في الاعتقاد بغيره او يجب  
 الوجود في الخارج وهو اعتقاد المقومين ان يكون احداهما صدقاً في الخارج في صدق الآخر في الخارج  
 اعتقاد المقومين يرجع الى المحل في صدقها في الصدق في الخارج لان كان رجوعاً الى آخر من الاعتقاد  
 وخبر من الخارج وهو ان يكون صدقاً فيكون احد المقومين بنفسه صدقاً في الخارج في صدق  
 ان صدق العقل في الخارج انما يتدرج تحت الموضوع والمحور وهو اعتقاداً في الوجود الخارجي  
 مستغنياً عن كل من الشئ على نفسه ولذا كان مستغنياً عن جميع الوجودات كالتأنيدين والاعتقاد المحل  
 قد يكون في قولنا ناطق كما في الاعتقاد الخارجية مثل قولنا الانسان ناطق وحده واما قولنا  
 قولنا الانسان ناطق في قولنا الانسان نوع والمحور بغيره قد يكون في نفس الامر في قولنا  
 الاول نوع ووجه تسمية الاول بالاعتقاد الخارجية وعن الثاني بالذاتية وعن الثالث بالاعتقاد  
 ثانياً صدق الاعتقاد في الاشياء فيكون الاعتقاد في الموضوع والمحور في قولنا الانسان ناطق  
 التسمية في الموضوع والمحور في قولنا الانسان ناطق وقولنا الانسان ناطق في قولنا  
 يرجع الى كون الموضوع صدقاً للمحل كما اذا كان الموضوع احد من المحل في قولنا  
 ويرجع الاعتقاد المستعمل في قولنا الانسان ناطق الى قولنا الانسان ناطق والمحور بحسب

مفهوم في نفس الامر على وجهه فيكون الموضوع صدقاً لنفسه المحل في نفس الامر في ذلك  
 هو الحق في قولنا الانسان ناطق انما صدقت الحقائق الخارجية المعتبرة مع الاعتبارات  
 الاعتبارات الذهنية والاعتقاد الخارجية وان كان كلاً من المعتبرين الموضوع له لعدم المتأخر بين الماهية  
 لا يشرط بينهما شرط اي وجوده لاس اعتباراً في قولنا الانسان ناطق في قولنا الانسان ناطق  
 لا يصح القول بان ليس انسان اردت لفظ الانسان ان يكون له اولاد او ما وضع لغيره في  
 المقام فلا بد ان يكون على اعتقاد الحيوان الناطق مع معنى الانسان او ما وضع لغيره في قولنا الانسان  
 وحيث ان مفهوم المسمى او الموضوع لاعم مطلقاً في الحيوان الناطق فلا يرجع محله الى قولنا الانسان  
 على الخاص هو المسمى للمحل المتعارف ان كان كانت الحقيقة خارجية وكذا لو كان المراد بالانسان المقوم في  
 التام وكونه صدقاً في قولنا الانسان ناطق هو المسمى المتعارف لفظ الانسان فانما لا يتعارض  
 المحل المتعارف في قولنا الانسان ناطق على الخاص هو المسمى للمحل المتعارف في قولنا الانسان ناطق  
 المتعارف في قولنا الانسان ناطق على الخاص هو المسمى للمحل المتعارف في قولنا الانسان ناطق  
 على العام على الخاص هو المسمى للمحل المتعارف في قولنا الانسان ناطق على الخاص هو المسمى للمحل المتعارف  
 من معاني اللفظ اذا كان مشتركاً في قولنا الانسان ناطق في قولنا الانسان ناطق في قولنا الانسان ناطق  
 اسم من الموضوع وان استحقا الصدق على غيره بالعرض اللهم الا ان يكون غير من المقوم المتعارف  
 الاشارة الى ذات الحق الذي يتبادر من اللفظ لا اخذه عنواناً في قولنا الانسان ناطق في قولنا الانسان ناطق  
 الخارج ذاتياً اي محلاً للشيء على نفسه لان ذات الحق المتعارف من اللفظ الانسان هو  
 الحيوان الناطق لكن الخارج يرجع على الوجه المستعمل المشار اليه في قولنا الانسان ناطق على نفسه واللفظ  
 لذلك وتقصي بان العلامة هي عدم صحة السلب في قولنا الانسان ناطق في قولنا الانسان ناطق  
 ليس بغير نفسه وان كان الثاني مستغنياً ولا ان المراد بما انصفه المبر لفظ العلم على السلب  
 عدم الملكة في السلب في قولنا الانسان ناطق في قولنا الانسان ناطق في قولنا الانسان ناطق

مفهوم































































































ذلك الحق مشروطا بشرط زائدة الا ان تسمية ذلك بالحق والعنى المعنى على هذا المعنى  
لا يتحقق ساحة وعلى تقدير فلا بد من الاعراض عن ظاهر بعض ما حكى عن القاضي ويظهر من  
بيننا انه على الاول لم يذكر وفي غيره النزاع من اجل الاستعمال المجردة عن الغزبية على  
المعنى على قول القاضي وعلى الحق الشرعى على قول الشافعى مع قطع النظر عما عليه من  
المنافاة وذلك ما اصابنا في الاشارة الى لفظ الصلوة على وجه الفاضح يكون نجا لا شرفا  
وكما اننا نابع كالمروى في الباب فلا بد من التوقف عندهم الغزبية لا على لفظ المعنى الغزبية كما  
هو واضح وهذا لفظ ايضا ان ما هو المشهور لاحد الامامية انما هو ان معنى سلطان والحق  
الشريف عدم كونه له حاله فانهم وافقه القائل ارجح بحجة الشريعة والادلة المتأخر  
فيما يقتضى على وجوداته احدا ان يكون ذلك تعيين الله وتعيين رسوله والى ان يكون  
تعيين ذلك لفظا لذلك المعاني من كثرة الاستعمال فيها وكلام الله تعالى ورسوله والى ان  
ان يكون من مجموع استعمال الله والرسول والرحمة وما ذكرنا من هذا ليدل على ان ذلك لا يتحقق  
حدود الشوم فظاهر حالها انكلمها الاختصاص بالقسم الاول وما مضاه احد من المقصود من النزاع  
استكشاف حال الاستعمال المجردة عن القرائن في كلام اقدم رسوله صلى الله عليه وسلم على المعنى المعنى  
او الشرعى كما هو حوايه في فقه المسلمة والاقسام الثلاثة مشتركة وفي ذلك لا يخفى ويمكن ان  
يكون تركهم التعمير بالفتح انكلا على وضوح حاله وتضاهي ذكره في الترخيص فليس ثم شك  
على ما ذكره المحقق وكلامه ان كان بالقبول لغيره على اللفاظ المجردة عن الغزبية على المعنى المعنى  
بناء على القول بانقوى على الحق الشرعى بناء على القول بالثبوت قال الحق الشريف يخرج  
العقد حتى اذا وجدنا ما لم نقل هذا الشارة الى الفائدة الخلق فاننا قلنا اننا نتنازع وضعا  
لهذا المعاني على احد الوجهين اراد بها التحصيص والتحصر في اوجدها في كل مرة من الغزبية  
حملنا على المعاني الشريفة والى الله ان يحكم ما يصلح هذه المعاني في حقها بالانسان

وان فلما بعد الوضع قلنا ما على المعاني القوتية من علم على ما فزع المقتضيه هي محققا  
اشهر وقد ورد على القوة اشكالها ما ذكره بعض المحققين من عدم تباينها على تقدير  
الوضع تعينا كما هو من جماعت من المتأخرين لعدم انطباق الابعاد الحيلية ولا تاريخ صدور القوة  
يفضل التوقف في العلم ان ورد على بيان قضية الاصل تاريخها وانما ان وهو كان في الحقيقة  
ثم انما عينه اما عليه ليست ما حصل لانه حاصله الوجه الحيلية وبما ان اصل المبرور كما ينبغي ان  
واعادنا سرطانية وبما ان في اللفظ الوارد في دوايان متعدي لا تشابه المقارن بالقياس  
عنه حاج اوله الاصل كما شكل على القوة فلا وقع له لان على تقدير قيامه تاريخه في القوة  
ما لا ينبغي بطلانها في الاستصحاب العلم تاريخه الاستصحاب عن حصول العلاقة الوضعية بالقلية  
ولو فكلما يخصها في السن النبوية الواردة بعد استقرار الرسالة وما بعدها الى ان ماتت  
الرسالة ودعوى عدم اكمل العلم بكونه في الجملة كما لا ينبغي صدور ما يقع على احوال حصوله لاعداد  
الوضعية بطلان الاستصحاب اما لا يوافق على انقضاء وهو كثيرة ومضى بينه وبين ذلك اذ انما  
وجدنا لفظا قد استعمله خلاف الموضوع بل في مرتبة متصلة او مرتبة سبق لها ما نعتد  
سماع ذلك اللفظ الجرد والذات الصريحان كقولهم في معرفة الله في حق الامام سبع اشهر او  
بين طلاقه في الترتيب لاجل تاريخه الحيلية وتاريخ الاستصحاب ايعا على تقدير تعينا  
وتمثل على تقدير كون الوضع تعينا في تاريخ التعيين غير غير معلوم ولم يبلغ احد من المتأخرين  
هذا لدعوى كون الوضع على تقدير كون تعينا ما كان جوته في اول زمان البعث وتوابع الحكم  
الايا ما هو براهين ولا وجدنا في هذا المظهر والوضع في انما البعث عند اشتداد الحاجة اليه  
في الحان جديدة فذكره في سنن المسلمين وبما جعل ذكره في القوة ولا على انقضاء المتأخرين  
ما في غير شجرة الوضع في اول الاسلام وتبعه بعد المساعدة على هذا الاتفاق ان كما ذكره في لفظ  
في الوضع في اول الاسلام على تقدير التعيين كذلك في لفظ على تقدير التعيين اما انما فلا



قد عرفت عدم انفعالها فالأول جعل الشك التوقف على القول بالتميم وذلك لاثبات كماله  
فانه لا إشكال فيه كالإشكال في السواك لا هوالة في المسئلة بين القدماء وادارة بين النسخ  
والاثبات كماله والتميم هو الذي يخرج من القول بالتميم مختص بالاثبات لعدم نقل القول إلا  
منه ولكن الظاهر قول غير واحد يفيض عنه قول نحو العقد عند إيراد دليل النافذ أو ما كان صحيح  
فإن المسئلة بين غير واحد ولا ينافي لاقتصار نقل القول على الباقين كما لا يخفى لأن  
والله يفيض على الراجح في العلم به وأعلمهم ولعل الباقين كماله عند المصنفين على  
النفاذ وأما المناوون فاحدوا فاصلة المسئلة منها الفصل بين المعاملات والعبادات  
بالاثبات الثاني دون الأول ومنها الفصل بين الكثرة والدوران فالاثبات وغيرهما فالتميم  
ومنها الفصل بحسب أصنافه في عصر النبي صلى الله عليه وآله واثبت عصره أصنافا في عصره  
ومنها الجمع بين المفصلين فاقبض في المعاطاة المذابة وعصر النبي وغيرهما في عصره  
واتبعها الأحاطة بالميراث الذي قدما على النزاع تعرف في هذه من كونها فاصلة في هذه  
المسئلة ولعلنا لا نخطئ منهم واشتبهوا بعضه في تعيينه على الكلام وحسب عموم النزاع كل لفظ  
وكل عصر وعقل من نقل هذه الفاصلة حيث سقطوا المرامم فمفصلين في  
ويجوز أن الفصل الأول ورد في المفصلة هذه المسئلة بإيراد تبيين صحتها في هذه المسئلة  
على القول بالثبوت وذلك لأنك تعرف في الأمر الثاني ما هو محل النزاع وأنه ليس خصوص لفظ قوله  
وأنه لا فاصلة معلوم استعمال الشارع لها ومعانيها الشرعية كشأنه في قوله تعالى في هذه المسئلة  
اثبات الحقيقة الشرعية في ذلك المعاطاة لا بد من عنوان مسئلة أخرى لا يخفى بمصداق ذلك العنوان  
المتنازع فهذا لا يرجع فيه أهم الحقيقة المسئلة الأولى التي قاسمها معها هذا الفصل فصرنا على  
تنقيح المسئلة الثانية فذكرنا التاب في الحقيقة الشرعية في المعاطاة دون المعاملات لعدم العلم  
باستعمال اللفظ الثاني في معانيها الشرعية وليس غرضنا هذا الفصل المسئلة المعروفة ففعل من

في المسئلة

في المسئلة اشتباهه في الجمل لا منه وانه لا يثبت إذا عرفت هذه الأمور فقول استدلالهم في  
على النفي والاثبات صحيح وأهية لأجل ذلك في القول بإيرادها ونقضها وإبرامها سوى  
فالأول لا يقتصر على ما هو المعلوم في المسئلة فتوقفنا في محل خلاف ليس كما يثبت  
فيه كحقيقة المتشعبة على ما يعطيه حجة من كلامنا ساطين منهم الحق الكاظمي بل خصوص ما  
ثبت استعمال الشارع لها ومعانيها الشرعية على وجه يعبر به من حيث كثر جردا عن القرآن  
المصلة حيث نحاذا القول بالثبوت وقاما للكل وجعل المحققين لنا في اثبات ذلك الطريق  
بعضها بربيع الأول أن العادة قاضية بحصول النقل في مثله ذلك والمكر بما يجاهد اللسان و  
قلبه مطبق الإيمان التلاسل إلى المناقشة في تلك الملازمة العادية لا يخرجنا عن الوضع  
الابتدائي بحصول استعمال اللفظ المجرد وادارة المعنى على نحو المزيد بالقرآن في يوم أو  
يومين فضلا عن أسبوع أو شهر أو سنة أو سنتين ولا فرق بينه وبين الوضع الثاني من  
حيث فائدة الاستعمال المستمر مجرد عن التميز علم السامع بلفظه بين اللفظ والعين عند التكلم  
الامن حجة افتقار الثاني إلى استعمال الأول لولا نقل التسمية من هذه الحجة أيضا ترى أن العبادات  
سبع مولات يستعمل اللفظ بالقرينة ويريد من خلاف معناه اللغوي لا يصح ثم يميز على ذلك بخلاف  
أو مقال وقد عايناهم من أكثره لا ينفصل عنه بعد تحقق الكثرة المستدعاة إلى ذلك في المحاربي  
والكفر في هذه الدعوى على ما لا يتبع عليها شيء لا بعد تحقيق أن هذه الحقيقة المتشعبة عما  
استعملها في معانيها الشرعية كثرها بالقرينة واثبات ذلك وهو كقولنا في الملاحظة وادار استعمال  
اللفظ المتكلمة فيه في أكثر من السنة ولا يمس من ذلك أن هذه المسئلة بل هو التميز  
المحدوث أو التقييد أو المفسر كان وقوعه من أجل اختلاف نظر المخالفين في شخص ذلك المصنف  
وقر فيهم ما وقع من اختلافات كانت كنهان عليها أيضا فافكر الحقيقة الشرعية في لفظها لا أجل  
الكل اصل الاستعمال والاستعمال المعتد به كافي في كثير من المعاملات والفاظ الأحكام مثل الكراهة

عليهم بظاهر حدودهم جامع وضوح المراد بالنظر إلى الشرع ليس من ذلك المحققين الذين هم  
المجتهبة في ذلك الطريق لاثبات هو قضاة الحكم بوضع اللفظ لما اخترع من المعاني التي  
ليس لها ثابته لفظ في عرف العرب لويحك أصلا لعدم نظرنا في الاستدانة حاجته وخاصة من  
التي تعب عنها في مقام تعليل أحكامها وتعليلها وهذه هي كنهان الدائمية التي لا توضع اللفظ  
للمعاني على سائر طرق الفهم كالكثرة أو الشدة أو هي نظائر مثل الصلوة والصوم ونحوهما من  
المعاني لا يحددها التي لا سلطانها المرسل وأزلت بالكتب وكانت مجرد على مثل ما يبين  
على التعبير عنها بلفظ معين يعول عليه في مقام تشريل أحكامها ويستغنى به عن كنهان كثير  
القرينة شبيهة بوضع فليس الموضوع سوا اللفظ الموجود في الكتاب والسنن وذلك  
بالافتقار وغيره وأجبت عن باز مرجع هذا الدليل الاستحسان ولا تعول عليه سيما في اثباته  
مع انفعال النفس خصوص الوضع بل ما يوجد الغنى من كونه القرينة ولو نصب قرينة عامة  
كقولنا لفظ هذه اللفاظ فالمراد معانيها الشرعية بخلاف أو يفهم ذلك بقرينة لا حولها المراد  
الاستدلال بهذا الوجه جري على مذاق القوم حيث أن المعاني التي يستند لها في التعبير عنها بجمل  
الحكمة وضع لفظها إذا ما عدهم واستدل على العلامة وغيره بأن المصنف موجود والمقام  
أو غير معلوم وقد تقدم ما عده في معنى الوجوه المقام وأن المراد هو الوجه العقلي الراجح  
إلى التحسين العقلي أو العرفي وقابل الاستدلال المقام في كنهان المعنيين كنهان  
في ثبات وضع اللفاظ بدلا من مقالته أربعا بهذا الدليل العقلي وإبرامه عليه بالرجوع  
إلى الاستحسان فهو على أصله مرجح في القول بالثبات على الظنون فاسد ومنه يظهر أن كلمة  
في كلامه ليس بجملها لأن هذا الأصل عده محضها اللفاظ لأن ادعى عدم حصول النظر من  
ملاحظة تلك الحكمة وهو كافي وإما ادعى عدم اقتضاها لخصوص الوضع لا كمال الاستغناء عن كثير  
القرينة فيها عما يفتقر ما فيه ما قد قضا في قرينة الحقيقة والحجج زعمه وعليه حيث دعى جواز التجرد

والاستحسان لا أجل مجرد عما هو القرينة واحتمالا حقا فيها وذلك لاستعماله لكثرة في اللغة  
المصلة ولخطئه الثاني إشكال في الأول إذا المرجحة إلى أكثر من السنة في استكشاف  
حال اللفظ المحققين في عهد العلم باصل استعماله وكثرة في المعاني الجديدة كما في اللفاظ  
العبادات خصوصا الصلوة والصوم ولو يؤمن من خارج يكون قرينة على المراد لا لاجتماع  
ولكن أحراز تجرد استعماله حال وقوعه عن قران المراد ليس التيسيل ومنه ما يجمع في المعاني  
الثانين وتلقاه السلطان قدس سرها في قوله ويرد عليه بهذا النص الأمر الذي عرفت بكونه من  
المجازة لا من جهة ذلك في المسئلة أو الاحتكام إلى الوجوه في كلامه لأنه مع أن شرط القلة في المجازة  
المشهور ولعلنا لا يخفى أن ذلك كثر استعماله ما يبلغ درجة توجيه اختصاص اللفظ بالمعنى ولو كانت  
مع القرآن المسئلة كما قلناه عن بعض المحققين في معنى الوضع وإن كان على خلاف التحقيق وثانيا  
أنه يمكن القول في اثبات شرط التجرد عن القرآن على الأصل اعني أصالة عدم عقار شر القرينة لا  
حال وجودها ولا يعارضها أصالة عدم الوضع لا كنهان مجمع بينهما بعد عدم العلم باصلها  
لأن العلوم بالإحالة انما هو وجود ما يوجد في المراد وهو أمر من الوضع والقرينة المسئلة لا يمكن  
كونه قرينة بعد انقضاء زمان الخطأ وشيئا من قران الأحوال المستقرة في الماضي على الاعتناء على  
المرتبوع لعدم معلومية ما بالانقلاب على متابعه الأصل في الألوان الجديدة ولا جواز ذلك بضعف التعويل في  
اثبات المراد على هذا الطريق وقد عرفت عن رويته أن الغلبة في لسان الله مستوفى بالتبعية لذلك  
الأخيرة فضا يحكم العادة نظر إلى كنهانهم وتوقروا عليهم على استعماله فيكون صيرورتها حقيقة  
عندهم مستقرة على صيرورتها عند الله وبعد صيرورتها حقيقة عندهم بينهم لسان الشارع لأن  
لسان الواحد لا يقيم تابع لسان الآخرين فلا يخفى أن لا الحقيقة المتشعبة واستشهاد يارثر  
هذا الجواب فيكون لا التزم به لا يتبع فيما هو غير المشين من حال اللفاظ التي المعلومة المراد على  
الحال في الشرعية لم يحقق ولم يعلم من تعامل أصنافا دعوى استقلال استعمال اللفظ في فائدة الوضع والمقام

علم



卷一

الثاني من وجوه الاستقراء التبع والسير في احوال الارباعين البديعة ومصعب العقائد  
المجربة وخبر في حروف الصالحات العجيبة وكذا رباب العلوم البديعة كالنحو والمنطق فان المنطق  
قطر يشتم على كل شيء لا يحاط لهم اصطلاحات خاصة فيها يحتاجون الى ما ينال ويتداول به من ذكرها  
صوابا ليس بالسهل لفظ مختص في المنطق فيحكم بذلك طريقة النفاة المبالين فيكون كل واحد منهم  
بيان عجزهم وتخليج احكامها اشدها من غير انهم يوافقوا فيهم وانما نقل الانشعاع فيهم  
واصعب في اللفاظ اذ ما يحتاج الى التكرار لان الوجود من طريقه ثم في كل اصطلاح معناه والما  
بالوضع فليس في العلم بسبيل شئ من هذا وما يتوقف في هذا بان العلم فاعرف ان اصطلاح لكل  
طائفة منهم في يحتاجونه وما كود من خزع الطريقة فيعلمون وفي شئ الا احكام الاستقراء اصطلاح  
بلاغتصانه في ان المحققين بجملة لكن ان تصادفها لا تنفع حصول العلم بتحقاق الاصطلاحات  
كلها او اجلا وتخص وانما تنوع العلم والاشياء في بعضها ما ادهاه بعض المحققين من ان المستفاد  
من تتبع اللفاظ نقل النظم عنها الى المعاني المجردة فيستفاد منه بناء على النقل وتجميع  
المعاني المجردة ضرورة ساداة الكل وجه النقل الداعي الى تحكما رعاها النقل الصلوة مثلا  
الى العبادة المعنوية فهو غير موجود في الشارح والفقهاء يميزون في الوجودات والواقع واما الفرق بينه  
في الاول فقطر في الواقع والاشياء اجماع المركب وعندهم حيزان الاول عرفان تمام المعاني  
وهو التجويز في اللفاظ وعماها الى الاشياء الضمنية والثاني عرفان من غير ضمنية <sup>اشياء</sup>  
بما في هذا الوجه ان الزعم على التبعين الداعي الى النقل لبعض الاشياء بنفسه ووجوده وبعض آخر  
فيبقى بمعنى مجرد الداعي اليه في جميع النفاة ولا يستدل بما جاز له كما بينا <sup>والله اعلم بالصواب</sup>  
وهو المتمدن عند قريش ان استعمال النفاة في اللفاظ وما فيها المجردة امراض في بعضه  
ما عرفنا في بعض مقدماتنا من ان القول ببقائها على علمها بالمعقوبة وتكون الزوائد شرطا  
مشق على بطلانها وان كان بعض كلمات النفاة مشتملا على بعض الوجودات والاشياء فانه ايضا

22

قلت لعل السؤال السبق على العمل على فهمنا على غير ما استعمالنا اللفظ وقلنا وموضعنا كما  
نضيف لغيرنا كما يصحرون وما كان فضلا عن حكم الالفاظ اريد به التوصل الى امرنا بل هو اصل  
الافادة كما تليطف والبالغة والمباعدة وهذا التوصل لابد ان يكون مقصودا التكميل وعلقت اليه  
فكيف يتصور في حق عدم علمنا بالاحاطة المناسبة اجمالا وتفصيلا فان قلت هذا اذا كان خلافا للمعنى  
الاصلي لفظا موضوعا يد على البوض اما اذا لم يكن كل ذلك على الا الاستدلال في حق ليس الا في  
الافادة فلا جله لا بد من تحط القنينة وما اما بالاحاطة المناسبة فلا ضرورة داعية اليه بل ان لم  
اذا كان حال استعمال اللفظ خلاف الموضوع فذلك هذا وقوة الشيء جعل اللفظ علاقة  
للمعنى لان الحكم لا يتوقف على غير معنى اللفظ من غير ان احاطة المناسبة بين معنى اللفظ  
البناء وتبين منه ذلك اللفظ الذي للمعنى فثبت للمعنى ان المقصود الا في هذا الوجه هو اختلاف  
بما الشارع حين استعمال تلك اللفظ في معانيها المستحدثة من ان كان علمنا لفظا منسبها  
للمعاني الغريبة ومما عداها العريضة اوضاع الخيارات وعلى التمييز لا يتأتى من غير حيل فافاد  
اللفظية الواجبا منسبها فتناه الى الادة فاذا انقضى والاديعين الثاني وهو العنصر هنا يمكن  
ان يستدل على اعتناء الاول زيادة على الضرورة وحدها وبجالة علم لاحاطة المناسبة لا لفظا  
اصالة عدم الوضع لا الوضع بالحق المذكور اعني الباعث على التعليل بل ان كان استعماله  
غير بالاحاطة المناسبة فافادهم <sup>في</sup> ما عدا ذلك على من طرق الاثبات فان ما عداها ما اضطررنا على ذلك  
المشبهة شحرا فيحصل لناظر في فهمه على العلم او العلم للمعنى من حيث الالفاظ لا من حيث الالفاظ  
فلا تأمل في افادتها العلم اذ لم يكن في المشبهة وان لم يقل بكتفا من اوضاع اللفظية بل ان كان  
الشبهة لا يتعلق بغير الفقيهات من حيثها الا اول الالزامين من حيثها بل تحقيقه في الشرع  
فالملة وفصل الذود والعقود والافار كما لم يرد على معرفة المعصونات الغريبة والحق في الملة  
بحسب الحقيقة لا في حكم الشرع بل هو ان لفظ الصلح المحذور غير من حيثها بل هو على الدلالة مثلا



او على العادة المعهودة وقد تقرر ان الظن في مثل المسئلة هيجة اما عند المعولين على مطلق  
الظن من اصح واما عند المتخصصين على الظن في خاصة فالظن مستفاد من تلك الادلة  
ملاحظة لاجتماعات المحققين في المسئلة والشبهة المحققة واشعارا لكثير من الاستدلال  
الواردين في الاشعار وتبادر اذهان السامعين الى المتأخرية مرجحا لافعال المذكورة وقولهم  
اصالة عدم الغنية وملاحظة جعل الشارع بعض الحافى لحدية على بعض الافعال المتعارفة  
كقولهم الصلوة ثلاث ظهور وثلاث ركوع وثلاث سجود واشارة ذلك ما وردت في الصلوة وفيها  
من الاشعار والبيان في قولهم فعلا ما يعود على مثله على جميع المشارب وان شئت جعلت كادلة  
والاجتماعات من المعاصد الاشعار المستفاد من الاخبار حتى يكون ذلك الاشعار والحادثة  
الظهور للظن المستفاد من مجموعهم ويظهر المستند للفتحة المتزدد في ان المراءى بلفظ الصلوة  
عن الغنية شيلا ما ذكرنا من مجموع ما ذكرنا من المصنفين مع ما فيها من المحققين والسم والاحتمال  
الناظرين في الذي يلقى بالتعريف هو صالة عدم العقل واستصحابه في المعنى المعنى واحتماله  
بعض محققين بل هذا الاصل في غير هذا الظن اختيارا قيام امارات الوضع ولو لم تكن مفيدة للعلم  
او امارات معتبرة لانها ترجع عدم الوفاء في الظن في الاصل المزبور فلا يعود عليه لافاعله  
العمل بالاصول على الظن القطع ودون التعبد وهذا الجواب عن مسلكنا ونخرج عن اصل  
المزبور ما بيننا على تعارض الظن والحد في رجع وقابل الله تعالى في تفسيره الاول في ظاهر  
الحدود وعله من ادلة الظن في وجه غير واحد من اهل التتبع كون معقول المتبوع في الشارع  
التبعية وان الشارع قد قلعه من الحافى الغنية الى الحافى الشرعية لكن المصنف به في تخرج  
وغيره انه مطلق الوضع الشامل للدين الحاصل من ظنية الاستعمال فلو لم يكن على ذلك اطلاقا  
الدليل على ثبوته في جميع الافعال الدائمة في لسان المتشرعة واما على الثاني فلا بد من اقامة  
عليها في كل نظام في الفاظ المعهودة ومنه ان لا يظهر انه لو عرفت في المسئلة على الوجه الثاني والاربع

نفس

ثبت الوضع في جميع الافعال لان معانها تبين الشارع لها اذ اياه معانها الجيدة التي استعملت  
فيها ولو مرة واحدة وان اعتمدنا على الوجه الاول وبعض وجه الاستدلال ثبت خصوصا علم  
في ركبة الدوران في لسان الشارع ومثاله الاولين الوجه الثاني من وجهه لاداء  
بعض المحققين كما في قوله ان الفاظ المعاملات لم يثبت فيها الحقيقة الشرعية لعدم ثبوت  
استعمال الشارع لها في معانيها الغنية ولم فضلا عن غيرها وقد عرفت ان ثبوت الحقيقة  
الشرعية للمعنيين والتعين يتوقف على معانها ما اراه الشارع من تلك الافعال للمعنى المعنوي  
وهو غير معلوم في غير الفاظ المعاملات وانما المعلوم معانها اصطلاح الفقهاء وكثرة  
لما فيها الغنية وهي لا تاتي كونها في لسان الشارع مستعملة في معانيها الغنية وتكون الزيادة  
شرطا استفادة من الادلة الخارجية كما في المطالقات العرفية التي علمنا انها متصلة او  
ومن هنا يظهر ان احكام الحقيقة الشرعية في غير الفاظ المعاملات لا يتم كالركوع والسجود  
وبغيرها مما يتفرع في هذا الاحتمال ليس بل لا السجود نفسه بل ان السجود يستلزم استعمال  
المطلق في المقيد على وجه التحيز كاصح من الحق في باب مصر عليه بخلاف السجود ان طريق  
بثبوت الحقيقة الشرعية وجميع الفاظ الدائمة في لسان المتشرعة لان الزيادة سواء اريدت  
في اكثر السنة شرط او شرط استلزم معانها في معانيها الغنية وكل ما كان كذلك  
فقط الدليل الثاني والاربع الا انهم يثبتون الوضع في غير الجمل والمراءى على معانها استعمالها  
لكل الفاظ في لسان الشارع لمعانيها العرفية فان ثبت المارة في ثبوت الوضع لثبوتها او ثبوتها  
فدخضا في محله علم استعمال المقيد لذلك بالمعنى في الحقيقة راجع المقيد في موارد  
الاعتدال والاداء والاداء في غير الفاظ التي يمكن تحيز العلم بثبوت الحقيقة الشرعية في الاطلاق  
الصلوة والركعة والنحو والصوم ونحوها مما علم ان الزيادة في لسان الشارع في غير خاص من  
القول على اشكاله لا يثبت لان القول بان الصوم في كل ما كان السجود في لسان الشارع

الاول بمعنى آخر لانه لا يصلح للفرق الاعلى القول بتدقيق اللغة على العرف العام والكلام في غير  
هذه المسئلة بل ان معانها المعنى المراد الشرع للمعنى المعنوي يكون محله المصنف واخرى محله  
المصدق والظن انهم لا يثبتون ما يقتضي ثبوت الحقيقة الشرعية لاداء العرف والظن في اختلاف  
المعنى باختلاف المفهوم والمصدق وهذا القيل لفظ الطهارة فانها لغة بمعنى الاطهارة والنظافة  
وهذا المعنى هو المراد بها في لسان الشارع وان كانا لاداء العرفية الشرعية يصح سلبها عن الزيادة  
العرفية لان مرجح هذا السلب اللاحقة في ارجح العرفية نظيفا وهذا مثل اختلاف الاداء  
والسنة في شخص ما يدعي تحت المصاديق الخفية من المفاهيم كتناظر الطبع وملائمة الداء  
مختلفة من حيث النية عن بعض الاشياء وعدم التفرع مع عدم اختلاف الاداء في مفهوم من الطبع  
فقول الشارع ان الكافر ليس بطاهر مع وجود النظافة العرفية في لسان الشارع ليس بزيادة في الحقيقة  
ولفظ الطهارة ومشقها معانها الطهارة الشرعية والعرفية معانها بل ويمكن ارجاع  
الاختلاف بين العرف والشرع وكثير من الفاظ لان ذلك منها لفظ البع فان لفظ البع في لغة النقل  
عند الشارع لكن النقل العرفي ما يكون مرادها لاداء العرفية لفظ البع في لغة النقل  
تمسك العلماء بمثل حال لفظ البع في الاحكام فان ثبت على اتحاد البع عند العرف والشرع فهو  
لامصداقا كما يظهر من التامل الا ان في احوال كون الشيء مصداقا للقول عند الشارع اي هو  
صدقا لتعريفه فيسبب الاستدلال ان لا يفرق في قولنا الاستدلال بان القول بان مصداق  
الشرع هو ما يصدق عليه التعريف او القول بان مصداق القول عند الشارع في لغة العرف  
لكل طريق معرفة مصداق الشرع لثبوت العرف في كل ما يمكن ثبوتية فيقول النقل وصدقه فهو  
مصداقا لفظا لشرع في كل ان الصدق العرفي ما يمكن وثابت الصحة عند الشك في الفساد على  
فكذلك على انك انهم انفس مدعى بعض المحققين اشكال والمقام معون الله ولفظ الشارع  
بالنحو عليه والبر ومقتضى الاستدلال الوضع الشرعي لاداء العرف في كل ما يمكن وثابت

وهي لم يرد سوى القصد المخصوص على اعادة الشروط والخصومة من الخارج ولا حيلة في ذلك  
تعلقا في ثبوت الحقيقة الشرعية في الدليل الرابع مطلقا لفظا لبقائها في الحافى الغنية  
واسا وارجحنا الضرورة على خلافه ولو في الجملة لان هذا الاحتمال يستلزم امتنع في ثبوت  
الحقيقة الجيدة لان المعاني الشرعية كلها قسم من اقسام معانيها الغنية فيكون احتمال التمسك  
على وجه لا يرجح فيها الى الجزم في الاداء لرسوخ الجرس والوجدان بنية ظهور الاطلاق على  
خلافه في الجملة كما يظهر من اهل الحق في لفظ البع في لفظ البع في لفظ البع في لفظ البع  
انما التمسك بالمحقق الكافي في المصنف الى ان لفظ الكمال عايشة في الحقيقة الشرعية قطعاً  
اهل اللغة مطبقون على ان لفظ البع في لفظ البع في لفظ البع في لفظ البع في لفظ البع  
العرفية بمعنى الوطى الا في قوله تعالى حتى تكذبوا على ايمانكم لان المراد من قوله  
وليت بوطنة فيبين حمله على العقد ايضا اقرب لفظ الكمال في لفظ البع في لفظ البع في لفظ البع  
كل في لغة العام الترويج فيكون لفظ البع في لفظ البع في لفظ البع في لفظ البع في لفظ البع  
ثبوتها على ان يحمل على جميع موارد في الكمال في المستخرج عن لفظ البع في لفظ البع في لفظ البع  
لان جريانها ظاهر شرعا فيكون المعنى المراد في لفظ البع في لفظ البع في لفظ البع في لفظ البع في لفظ البع  
العرفية قول صاحب البع في لفظ البع في لفظ البع في لفظ البع في لفظ البع في لفظ البع في لفظ البع  
كونه حقيقة في الترويج عرفا لان المعاني العرفية غالباً مستفاد بالاستعمال في لغة العامة فيكون  
الوضع فيها غالباً حاصل من غير استعمال مع انهم يعلمون ان اراء البعد الترويج في لفظ البع في لفظ البع  
ومن الواضح ان كونها في لغة الصيغة عرفا لا ياتي في كون حقيقة في الترويج ودعي في لفظ البع في لفظ البع  
والعقد وجميع الفساد في المعاني بينهما كفاية معقول البع في لغة العرفية العقد الذي هو حقيقة  
في عند المتشرعة في لفظ البع في لفظ البع في لفظ البع في لفظ البع في لفظ البع في لفظ البع في لفظ البع  
معينها العرفية ان لفظ البع في لفظ البع في لفظ البع في لفظ البع في لفظ البع في لفظ البع في لفظ البع

الاول



من الاقوال المتعارفة فيها الآن شيوع الوضع في لسان النبي صلى الله عليه واله لا يستلزم حمل القائل ان كان  
على مصطلح صلى الله عليه واله وان لم يجره من ان الله تعالى لا يختص بالعبادة دون لغة واصطلاح دون  
اصطلاح لا يستلزم نسبة القول اليه بل يختص كل قوم بلغتهم وكل طائفة باصطلاحهم فليس  
على اصطلاح من يجادلهم ان يورد عليه بان هذا يستلزم سبق اليهم بالاصطلاح وهو خلاف النية  
لان العلم انما اخذ عن الكتاب ان صيد الكلب غايه انما كان من لا يطعمه ان لم يجره اجاب عنه بما جاء  
ان ما ورد في الكتاب مجاز كان متعارفة بالبيان فيكون ابتداء الشرح والوضع منه تعالى فالت  
هذا الجواب عن تحريف الجاني على اصل الاشكال من استناد الوضع الى النبي صلى الله عليه واله والاعمال المشهورة  
والتحقيق ان نسبة الوضع اليه على نسبة الشرح اليه كما ان اطلاق الشارع عليه من على هذا  
بروز الشريعة بقلبية كل اطلاق اوضاع عليه من على ملاحظة ظهور الوضع الصادر من الله تعالى  
واقفا في لسانه ومن الواضح ان كون الوضع من الله تعالى واقفا يعني في حملنا القائل ان الكتاب على المعاني  
المجردة ولا يتوقف ذلك على ان يكون العلم به بغير ما استلزم مع ان اشتها انفس الشارع بالاجابة  
لا يستلزم اشتها ان يكون الوضع من الله تعالى لان كان ان يكون مرادهم به في تعريفه بخصه الشرح  
معنى عام شامل الله تعالى والنبي صلى الله عليه واله وربما يجعل اطلاق كلامهم في التمرة قرينة على ذلك فافهم والله اعلم  
والجواب الثاني عن تحريف الجاني على محلهما الراسخين في العلم

